ان انما بالفتح تفيد الحصر كانما في الشرح فيه نظر اذ لا يلزم من كونها
فرعا افادتها للحصر من حيث ان الفرع لا تلزم مساواته للاصل في جميع احكامه
نعم الموجب في انما بالكسر عند القايل به قايم في انما بالفتح وا قوله هذا
النظر مبني علي ان الاشارة في قوله ومن هنا راجعة الي قوله انها
فرع علي ان المكسورة وهو ممنوع وانما هي راجعة الي قوله ان تكون حرف
توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر والمعني ومن اجل ان المفتوحة تكون
حرف توكيد قال الزمخشري انها مع ما تفيد الحصر كما تفيده المكسورة
معها لان موجب الحصر في المكسورة موجود في المفتوحة وهو تضمن
معني ما والا او اجتماع حرفي تاكيد سلمناه لكن معني كلامه ومن
اجل ان المفتوحة فرع عن المكسورة صح للزمخشري ان يدعي ان انما
بالفتح تفيد الحصر كانما اي قياسا عليها بجامع بينهما فان قيل الصحيح
انه لا يثبت اللغة بالقياس وهذا اثبات اللغة به اجيب بعد
تسليم ان اللغة لا تثبت بالقياس بان هذا ليس منه لان ذلك ان
يسمي مسكوت عنه باسم الماقاله بمعني سمي بذلك الاسم لاجل
معني يدور التسمية معه كتسمية النبيذ خمرا الحاقا له بالمقارهم
لمعني هو التخمير للعقل وتسمية النباش سارقا للاخذ خفية وما
نحن فيه ليس كذلك قوله وقول ابي حيان هذا شي انفرد به
ولا يعرف القول بذلك الا في انما بالكسر مردود بما ذكرناه يعني من
القياس الصحيح علي انما بالكسر وابو حيان هو محمد اثير الدين بن
يوسف بن علي بن يوسف الامام النحوي اللغوي ولد بغرناطه من
الاندلس في سنة اربع وخمسين وستمايه ولازم الشيخ بهاء الدين بن
النحاس اول ما قدم القاهرة وصنف كثيرا وتخرج به ايمة وله النظم
الرايق واليد الطولي في القراءات وحفظ منهاج النووي الا ورقتين وكان
يعقد القاف علي لغة الاندلسيين الا في القران العزيز اضر في اخر عمره
وتوفي بالقاهرة في صفر سنة خمس واربعين وسبعمايه وفي الشرح ورد
دعوي ابي حيان ان هذا شي لم يقل به الا الزمخشري وانه لا يعرف القول
بذلك الا في انما بالكسر بان ثبت ان عن الزمخشري قال بذلك وان القول به
معروف مشهور عند النحاة لا يكون المفتوحة فرع المكسورة واقول
لما كان قياس المفتوحة علي المكسورة صحيحا كان القول به كالمشهور المتعدد
قايله فصح الرد به علي ابي حيان قوله فالمعني ما اوحي الي في امر الربوبية
الا التوحيد لا الاشراك في عبادته جمع بين العطف بلا وبين النفي والاستثنا

وقد

و قد نص صاحب المفتاح علي منعه لان لا موضوعة لان تنفي بها ما اوجبت
للمتبوع لا لان تنفي بها ما نفيت عنه لكن قال الطيبي والحق جوازه علي تاكيد
ما هو منفي قبلها وقال التفتازاني وقد يقع ذلك في تراكيب المصنفين لا في كلام
البلغا الذين يستشهد بكلامهم قوله فان النفي والا للحصر هكذا
وقع في بعض النسخ وفي بعضها فان ما للنفي والا للحصر وفي الشرح عليه سوال
وهو ان الا ليست بمفردها للحصر وجوابه ان قوله للنفي ليس خبر ان وانما
هو متعلق بمحذوف صفة لما والخبر قوله للحصر والتقدير فانما الكاينة
للنفي والا للحصر او فانما اعنيها الكاينة النفي والا للحصر قوله والاصح
ايضا انها موصول حرفي موول مع معموليه بالمصدر في عبارته تسامح واحسن
منها قول الرضي وان المفتوحة موضوعة لتكون بتاويل مصدر خبرها
مضافا الي اسمها تمني بلغني ان زيدا قايم بلغني قيام زيد وكذا اذا كان
الخبر جامدا نحو بلغني انك زيد اي زيديتك فان يا النسبة اذا لحقت اخر
الاسم وبعدها التا افادت معني المصدر نحو الفرعية والمضروبية قوله
وزعم السهيلي هو ابو القاسم عبد الرحمن بن الخطيب ابي محمد عبد الله
الامام المشهور ولد سنة ثمان وخمسماية بمدينة مالقة وتوفي
بمراكش في شعبان سنة احدي وثمانين وخمسماية وكان مكفوفا قال
ابن خلكان وهذه النسبة الي سهيل وهي قرية بالقرب من مالقة
سميت باسم الكوكب لانه لا يري في جميع الاندلس الا من جبل مطل عليها
ام، قوله وليس من قول زهير هذا رد علي ابن الشجري فانه جعل
بيت زهير منه واخاك بكسر همزة المضارعة في الاكثر وقد تفتح بمعني اظن
وفي البيت احتمال المترم بالرجاء قوله لما سياتي يعني بعد سطور
حيث قال ومثله بيت زهير قوله لان الاستفهام معها علي حقيقته في
الشرح يرد عليه المنقض بصور كثيرة وقعت فيها ام منفصلة بعد همزة
ليست للتسوية ولا للاستفهام الحقيقي كما اذا كانت للانكار او التعجب فان
قلت ليس المراد بكون الاستفهام معها علي حقيقته كونه كذلك دايما وانما المراد وجوده
في الجملة فيكون وجه الفرق ان ام التي بعد همزة التسوية لا استفهام معها البتة والتي
بعد همزة ليست للتسوية من حد الاستفهام الحقيقي معها في بعض الصور قلت
قد وقع لهم بعد هذا ان الهمزة اذا كانت للانكار كانت بمنزلة النفي والمتصلة
لا تقع بعده فعلم ان خروج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي مناف للمتصلة عنده انتهي
واقول ما وقع للمحقق بعد هذا لا يدل علي ان خروج الاستفهام عن معناه الحقيقي
الي اي معني كان مناف لام المتصلة وانما يدل علي ان خروجه الي الانكار الابطالي

Copyright © King Saud University